درعا: خطة أمنية بإشراف دار العدل.. لوقف الاغتيالات

almodon.com/arabworld/2015/12/27/درعا-خطة-أمنية-بإشراف-دار-العدل-لوقف-الاغتيالات

رئيس "دار العدل في حوران" عصمت العبسي (المدن)

تعد دار العدل في درعا والقنيطرة الجهة القضائية الوحيدة التي حظيت بإجماع لا بأس به من قبل المدنيين والفصائل العسكرية، واستمرت بعملها وسط صعوبات كثيرة، منذ تأسيسها أواخر العام 2014، فهي تعاني من قلة الدعم المالي لتغطية نفقات موظفيها على الأقل، فضلاً عن عدم توفر قوة تنفيذية تتبع للمحكمة.

تدخّلت المحكمة في الكثير من النزاعات، وكانت جهة قضائية واعدة في مقابل تجارب سيئة في مناطق أخرى خارجة عن سيطرة النظام. وهي تضم عدداً من القضاة عن الفصائل العسكرية، انسحب منهم مؤخراً قضاة حركة "المثنى الإسلامية"، و"جبهة النصرة"، احتجاجاً على اعتماد المحكمة للقانون العربي الموحد مرجعاً لأحكامها، وهو ما اعتبره المنسحبون مخالفاً "للشريعة في عدد من مواده وقوانينه الظالمة المتصادمة مع نصوص صريحة من الكتاب والسنة" بحسب بيان أصدرته "النصرة" في الشهر الماضي.

قبل نحو أسبوع، تعرّضت "دار العدل في حوران" إلى ضربة موجعة، بعد اغتيال أبرز مؤسسيها، رئيس دار العدل أسامة اليتيم. وكان قد اغتيل قبل نحو شهرين نائبه بشار الكامل. وقد تم تعيين الشيخ عصمت العبسي خلفاً لليتيم. يعلق العبسمي على هذا الأمر لـ"المدن" إنه "بقدر ما يكون لك مشروع حقيقي، بقدر ما يكون لك مكونات الاستمرار، لأن أصحاب المشروع الحقيقي لا يرتبط مشروعهم بأشخاص بل يرتبط بفكرة على حد تعبيره".

بانسحاب حركة "المثى" و"النصرة" خسرت دار العدل جهداً مضنياً بجمع محاكم أسسها الفصيلان الإسلاميان ومحاكم أسستها فصائل من الجيش الحر. حول هذا الموضوع يقول العبسي إن الانسحابات

من دار العدل جاءت لأسباب تتعلق بالفصائل نفسها، ويؤكد أن أبواب المحكمة لا تزال مفتوحة للمنسحبين، وقنوات التواصل لا تزال موجودة معهم، والآمال كبيرة بعودة هذه الفصائل بسبب ما اعتبره عدم وجود أي تصادم حقيقي، أو ظلم لحق بهم نتيجة تنفيذ قرارات معينة.

وشهدت درعا خلال الشهرين الماضيين عشرات عمليات الاغتيال التي استهدفت قياديين في تشكيلات الجيش الحر، وبعض الفصائل الإسلامية، والتي نسبت بمعظمها الى مجهولين، ما عدا عمليتين استهدفتا قياديين في "جبهة النصرة" و"لواء شهداء اليرموك"، رداً على قيام "النصرة" باغتيال قائده وعدد من مساعديه.

وقال العبسي إن المحكمة القت القبض منذ شهرين على خلية متهمة بقضية اغتيال قائد لواء "نور الإسلام" محمد ناصر الحشيش، و"هناك خيوط نقوم بتتبعها وأناس تحت الشبهة، لكننا ننظر بعين قضاء تريد حجة وبرهان للوصول الى إجراء قضائي متكامل ينتهي بأحكام عادلة تحاسب الجناة في كل عمليات الاغتيال، وهنا فرصة للتذكير أن أهلنا في حوران هم جزء من الحل، وذلك بالتعاون مع الدار في التبليغ عن أي مشتبه أو دليل في أي قضية". وأكد أن المطلوب حالياً "وقف عمليات الاغتيال والقيام بإجراءات وقائية تحد منها". وتاب ع"هناك جهود قائمة من قبل جميع الفصائل في حوران، في ما يخص تنمير السيارات، ونشر حواجز معتمدة وربطها مع بعضها، وتزويد بعض الحواجز بالكاميرات"، لافتاً إلى أن "هذه الخطة الأمنية ستدخل حيز التطبيق خلال شهر تقريباً، إن صدقت النوايا وتيسرت الظروف".

من جهة ثانية، لا يظهر مدى الإنجاز الذي حققته دار العدل كمؤسسة قضائية إلا عند النظر للإمكانات البسيطة والمتواضعة المتوفرة لديها، إذا ما قورنت بحجم القضايا التي تتولاها، وتولتها في السابق، حيث تجاوزت 12 ألف قضية متنوعة بين جنح وجنايات. ولفت العبسي إلى أن اعتماد دار العدل للقانون العربي الموحد قد حد من باب الاضطراب في الأحكام، فبات القضاء مؤسساتياً، وأكثر استقراراً وواضح المعالم، بعدما كانت الأمور تخضع لاجتهادات القضاة.